اسرائيل دائماً من أجل التأثير، بشتى الطرق، على مجرى الأبحاث داخل الأمم المتحدة، لتصدر القرارات الدولية المتعلقة بالصراع بينها وبين العرب، ملائمة لسياستها وأهدافها. إضافة الى ذلك، فقد شجعها فشل تطبيق قرار التقسيم، في فلسطين، على اعتبار القرارات الدولية غير جدية، والمبادرة بالتالي الى تحييد ما تعارضه منها وانتشاله مستغلة التناقضات السياسية القائمة بين الدول الكبرى داخل المنظمة الدولية بفعل تأثير الحرب الباردة بينها واهتماماتها المتزايدة والمتناقضة في المنطقة. وعلى خلفية هذه التناقضات، بدأ التحرك الاسرائيلي داخل الأمم المتحدة، يركز على خلق ركيزة ثابتة تستند إليها سياسة اسرائيل في المنظمة الدولية، قوامها الدول الأعضاء التي تؤيد، بصورة جزئية أو كاملة، وجهة النظر الاسرائيلية في قضايا الصراع العربي – الاسرائيلي. وقد نجحت اسرائيل في ذلك بواسطة خرق التوازن في القوى داخل الأمم المتحدة لصالحها، حيث تمكنت من استمالة الدول الغربية خصوصاً الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، التي تثبت موقفها وبخاصة من القضية الفلسطينية، ومن مسالة الحدود بينها وبين الدول العربية. ويعود النجاح الاسرائيلي في خلق هذه الركيزة الى اتباع طرق وأساليب عدة، منها شن حملة اعلامية مشوّهة لواقع الصراع، «والتأكيد» على دور اسرائيل في المنطقة «كجزء من العالم الحر»، ثم اتباع المرونة في الرد والتعامل مع القرارات الدولية، حتى تلك التي تعارضها اسرائيل، والعمل خفية على افشالها بعد الاستفادة منها.

كان القرار رقم ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، من أهم القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة بعد حرب ١٩٤٨، والمتعلقة بتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي؛ وذلك بعد فشل تطبيق قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧. وقد صدر هذا القرار بناءً على توصيات الوسيط الدولي الكونت برنادوت، وأهم ما نص عليه انشاء لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة (اختيرت فيما بعد، وهي فرنسا وتركيا والولايات المتحدة) لها صلاحية القيام بالاعمال التي أوكلت سابقاً الى الوسيط الدولي، ثم تنفيذ الأسس والتوجيهات التي يتضمنها القرار الحالي، أو تلك التي تصدر عن الجمعية العامة أو مجلس الامن في المستقبل. ودعا هذا القرار أيضاً الحكومات والسلطات المعنية الى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري، أما بواسطة لجنة التوفيق، أو مباشرة فيما بينها، والى وجوب حماية الأماكن المقدسة، وتأمين حرية الوصول اليها ووضع القدس والقرى المجاورة لها، تحت مراقبة الامم المتحدة الفعلية. اما البند الشهير في هذا القرار، فهو البند رقم ١١، الذي نصّ على وجوب السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى بيوتهم في أقرب وقت ممكن، ثم دفع تعويضات للذين يقررون عدم العودة. وطلب القرار من لجنة التوفيق أن تصدر تعليماتها بتسهيل عودة اللاجئين الى وطنهم، وتوطينهم من جديد، واعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع تعويضات لغير الراغبين في العودة منهم، وذلك من خلال المحافظة على الاتصال الوثيق مع مدير وكالة غوث اللاجئين، ومن خلاله، مع الهيئات والوكالات المناسبة في الأمم المتحدة[٥٢].

أي موقف اتخذت اسرائيل من هذا القرار الذي يعتبر من أهم القرارات الدولية التي صدرت بعد حرب ١٩٤٨؛ وهو أهمها من حيث دعوته الى تجسيد حقوق اللاجئين